التنمية السياسية بين النظريات والأزمات ومعالجاتها

م.د سمية غالب زنجيل

كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

Smso82@uomustansiriyah.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٢/١ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٣/٣/٥ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٣/٦/٣٠

https://doi.org/10.61353/ma.0130355

التنمية السياسية هي عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، تهدف إلى إيجاد نظم تعددية تحقق النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية على قاعدة ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة، وذلك ضمن معايير؛ أولها تحديد هوية المجتمع بحيث يكون مجتمعًا سياسيًّا متماسكًا تحكمه هوية مشتركة وانتماء لنظام سياسي وثقافة سياسية تستوعب كل الأطياف في إطار وطني، وثانيها تحقيق الشرعية بحيث يكون المجتمع منسجمًا مع النظام السياسي ويحقق له هذا النظام العدالة في توزيع الأدوار والمكاسب، وثالثها المشاركة السياسية بحيث يحقق النظام السياسي المشاركة من خلال القنوات المناسبة وأن تكون المشاركة في الحياة السياسية مستمرة وفعالة وحرة ويشعر المواطن أنه جزءٌ أساسي في البناء السياسي للبلد، ورابعها التوزيع العادل للمزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمحصلة لعملية المشاركة.

Political development is a process of multi-faceted social change that aims to create pluralistic systems that achieve economic growth, political competition, and electoral participation based on consolidating the concepts of patriotism, sovereignty, and loyalty to the state, within criteria; The first is defining the identity of the society so that it is a cohesive political society that is governed by a common identity and belonging to a political system and a political culture that accommodates all factions within a national framework. Political participation through appropriate channels, and that participation in political life be continuous, effective, and free, and the citizen feels that he is an essential part in the political construction of the country, and the fourth is the fair distribution of economic, social and political advantages and gains as an outcome of the participation process.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية، الازمات، النمو الاقتصادي، السيادة، الولاء للدولة.

المقدمة

تعد حركات التحرر والديمقراطية واتخاذ دول كانت دكتاتورية لهكذا انظمة بحاجة الى وسائل بناء الدولة الحديثة ، ولذلك ظهرت اهمية التنمية السياسية من اجل اجراء عمليات التحديث ليصبح نظام هذه الدول نظاماً عصرياً ومتطوراً وديمقراطياً.

اولاً: اهمية البحث : وقد ورد لمفهوم التنمية السياسية العديد من التعاريف ، وبما ان التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية لتحقيق الاستقرار السياسي من خلال تحديث النظام السياسي والتحول من النظم الشمولية الى النظم الديمقراطية ، فأنها تعتمد على مقومات وادوات يتطلب استخدامها بشكل فعال وايجابي وحقيقي لانضاج عملية الديمقراطية وتحديث المجتمع البشري نحو الافضل.

ثانياً: إشكالية البحث: تنطوي اشكالية البحث حول تساؤل يطرح وهو هل ان نجاح او فشل التنمية السياسية في دولة تتسبب بأزمات وكيف تتم معالجتها ووضع الحلول لها؟ ومن هذا التساؤل تنطلق تساؤلات فرعية سيتم الاجابة عنها في بحثنا وهي ماهية التنمية السياسية وما هي نظريتها وما هي ادواتها.

ثالثاً: فرضية البحث: يفترض البحث الى وجود علاقة تبادلية بين التنمية والاستقرار السياسي.

رابعاً: هدف البحث: يهدف البحث على التركيز ببيان التنمية السياسية وتاثيراتها .

مناهج البحث: استخدم مناهج عدة ومنها التحليل النظمي كمنهج اساسي للبحث .

سادساً: هيكلية البحث: سوف يتم تقسيم هذا البحث الى **المبحث الاول** مفهوم ونظريات التنمية السياسية ويشمل **المطلب الاول:** مفهوم التنمية السياسية **المطلب الثاني** نظريات التنمية السياسية أما **المبحث الثاني:** مقومات وادوات التنمية السياسية ويشمل **المطلب الاول:** مقومات التنمية السياسية أما **المطلب الثاني** أدوات التنمية السياسية والمبحث الاخير يكون **المبحث الثالث** ازمات التنمية السياسية وكيفية معالجتها ويشمل **المطلب الاول:** ازمات التنمية السياسية **والمطلب الثاني** معالجة ازمات التنمية السياسية ومن ثم الخاتمة والاستنتاجات.

المبحث الاول

مفهوم ونظريات التنمية السياسية

المطلب الاول: مفهوم التنمية السياسية

ان التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق الاستقرار السياسي وهذا يدل على أن التنمية السياسية تهدف وبصورة رئيسية الى بناء النظام السياسي واجراء عمليات التحديث عليه فيصبح نظاماً ديمقراطياً مستقراً[١].

فالتنمية السياسية تعني في احد ابعادها المزيد من المشاركة في العملية السياسية عن طريق التكوينات الاجتماعية، كما انها تعني تأثير قدرات النظام السياسي وكفاية مؤسساته ومنظماته على جميع الموارد وتنظيمها والنجاح في تعبئة الشعب لتحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي .

أما المفهوم الليبرالي فأنه يرى ان التنمية السياسية هي ظهور النظام السياسي العقلاني الذي يعتمد على التعدية وعدم المركزية في الحياة السياسية وبوجود حرية يكفلها الدستور واعتماد الحرية الاقتصادية وبناء نظام تمثيلي ولالاقرار بشرعية الاحزاب السياسية وجماعة الضغط في أطار تحقيق التوازن أي الفصل بين السلطات الثلاث ،والذي يعد ضماناً للحريات السياسية [٢] .

ومن ما تقدم يمكن القول ان التنمية السياسية تهدف الى:

١. التحرك نحو مجتمع عصري يتميز بقدرته الافقة على السيطرة و التأثير على الظروف المادية والاجتماعية.
٢. تهدف الى تفعيل دور السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) ومبدأ الفصل بينها وتوفير بيئة سياسية وحيوية ومجتمع مدني نشط تنبثق عنه احزاب سياسية ذات تمثيل واسع.
٣. تهدف الى التخلص من الازمات التي تواجهها الدولة من اجل تحقيق الاستقرار السياسي.
٤. تهدف الى ان يتعرف المواطن على حقوقه وواجباته الدستورية حتى يشارك في العملية السياسية.

المطلب الثاني : نظريات التنمية السياسية

منذ ظهور مفهوم التنمية السياسية وجدت العديد من الابحاث والنظريات ، اذ كانت العلاقة بين نظريات التنمية السياسية وواقع النظام السياسي علاقة قوية وان هذه النظريات تعكس واقع النظام وتطوراته ومن هذه

النظريات هي : نظرية التحديث، نظرية التنمية الاقتصادية، نظرية التبعية. وجميع هذه النظريات تلتقي في الابعاد الاجتماعية [٣] وهي:

١. المستوى السياسي: ان الغايات التي تسعى الى تحقيقها نظريات التنمية السياسية هي تحقيق الحرية بمفهومها الاشمل وتقليل دور الدولة وسلطاتها في مواجهة المجتمع وزيادة مشاركة المواطن في السلطة السياسية وتحقيق المساواة وتحقيق التوازن.

٢. المستوى الاقتصادي: ان جميع نظريات التنمية السياسية تعد الجانب الاقتصادي هو محور العملية الانمائية بل هو مؤشرها الذي من خلاله يمكن قياس مدى تقدم مجتمع دون غيره .

وسوف نبين هنا بشكل مبسط اهم هذه النظريات ووجهة نظر كل نظرية وعلى اي جانب تركز في فهمها للتنمية السياسية

اولاً: نظرية التحديث:

تقوم هذه النظرية على اساس تقسيم المجتمعات الى مجتمعات تقليدية ومجتمعات حديثة

وان نظرية التحديث تركز على العوامل الخارجية من حيث انها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليد الى الداثة وتحقيق التنمية السياسة [٤]. لان المجتمع التقليدي المتخلف سياسيا قائم على التجزئة والانقسام الداخلي الذي يضعف التكامل والاندماج وجمود النخبة السياسية وغياب المشاركة الشعبية وانعدام الاستقرار السياسي واعتماد اسلوب القمع الاجتماعي والسياسي، بينما المجتمع الحديث فأنه يتميز بما يلي [٥]:

١. عقلنة السلطة السياسية ورفض كل ما يعرقل التطور.

٢. تنوع وتعدد الهياكل والمؤسسات واعتماد التخصص لتوزيع المهمات في النظامين السياسي والاقتصادي.

٣. توسيع المشاركة الشعبية.

٤. القدرة على تحقيق اهداف متنوعة وشاملة [٦].

ثانياً: النظرية الاقتصادية:

تعتمد هذه النظرية على النظرية الماركسية حيث حلل كارل ماركس المجتمع الرأسمالي وتطور المجتمع البشري أنطلاقاً من المفهوم المادي ، وأعتبر ان الرأسمالية وتوسعها أدى الى القضاء على الحياة التقليدية للمجتمعات

وانها حطمت التشكيلات التقليدية الجامدة وانسأت نطاً أنتاجياً حديثاً وأكثر عقلانية، غير أن الرأسمالية أيضاً تنطوي على جوانب سلبية وسيطرة وأستغلال من نمط جديد بسبب الملكية الخاصة لوسائل الانتاج [٧].

يرى العديد من الباحثين أن الانظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدول النامية تتميز بخصائص معينة تجعلها مختلفة عن غيرها من الدول وهذا ما يحتاج الى دراسة البنى الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: نظرية التبعية:

تعتبر نظرية التبعية ان دراسات التنمية حاولت البرهنة على أن التخلف هو حالة متصلة نابجة من طبيعة البنى الاجتماعية، وهي تعد رداً على أسس وطروحات نظرية التحديث وتنطلق من فرضية ان حالة التخلف وما ينتج عنها من مشاكل وأزمات ،كما انها تعتبر ان هنالك علاقة جدلية بين التنمية والتخلف وبين الحداثة والتقليدية وبين مختلف الظواهر بشكل عام [٨].

ظهرت العديد من الانتقادات لنظرية التبعية الا ان اغلب الباحثين يرون ان حالة الركود الاقتصادي هي حالة مؤقتة تزول بتقلص اعتماد الدول على الدول الاكثر تقدم وتطور اقتصادي وتكنلوجي .

المبحث الثاني: مقومات وادوات التنمية السياسية

المطلب الاول: مقومات التنمية السياسية

ان التنمية السياسية تهدف الى بناء النظام السياسي وأجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاماً عصرياً ومتطوراًوالتخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تتناسب مع البناء الجديد.

ان التنمية السياسية ترتكز على بعض المقومات والمرتكزات الاساسية والتي من خلالها يمكن تحقيق الاهداف المرجوه ومن ابرز هذه المقومات هي:

١. المشاركة السياسية

يراد بالمشاركة السياسية هو حق المواطن في أن يؤدي دوراً معينا في عملية صنع القرار السياسي ، ويراد بها ايضاً حق المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم بعد صدورها من قبل السلطة الحاكمة [٩]. وهي ايضاً قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في أتخاذ القرار سواء بشكل مباشر أو غير مباشر [١٠].

وعلية يمكن القول ان المشاركة السياسية تعتبر المظهر الرئيسي للديمقراطية حيث يعد ازدياد المشاركة السياسية من قبل الشعب في العملية السياسية يمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية ، ولكن من اجل تحقيق مشاركة سياسية

فعالة يتطلب وجود مجموعة من الامور لتحقيق ذلك منها رفع مستوى الوعي وحرية وسائل الاعلام وحرية الرأي وتفعيل دور المؤسسات في الدولة وكذلك مؤسسات المجتمع المدني ، اما اهم فوائد هذه المشاركة فهي[١١]:

أ. ان المشاركة تعني تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة.

ب. أنها تساهم في أعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساته.

ج. تعد احد المعايير الرئيسية لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.

د. ان المشاركة السياسية توفر للسلطة فرص للتعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته.

هـ. انها توفر الامن والاستقرار داخل المجتمع.

و. انها تمثل الارادة العامة للشعب.

ز. انها تعني القضاء على الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة.

ح. تمثل شرطاً اساسياً لتحقيق التنمية في المجتمع.

ط. انها تلعب دوراً كبيراً في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية بين الجميع.

٢.التعددية السياسية:

بلغت الاوضاع في مختلف الدول حدً من التعقيد اصبح من الصعب ان يمتلك طرف او جهة او حزب واحد الصواب المطلق في فهمها وتحليلها للاجراءات التي تحقق التقدم وارضاء المواطنين ، ولان سيطرةالرأي الواحد يحتوي على خطر الجمود وافتقاد القدرة على الابداع والمبادرة مهما كانت اهداف ونوايا الحزب المسيطر [١٢].

وهنا لابد لنا من ان نبين ان التعددية السياسية لها نماذج عدة فمنها التعددية الحقيقية ومنها التعددية الشكلية . وان الديمقراطية ليست فقط وجود احزاب أو انتخابات وانما هي مجموعة من الافكار والقيم التي ينتجها افراد المجتمع عن طريق مؤسسات التنشئة السياسية وان اهم هذه القيم هي الايمان بالتعددية الحزبية والتسامح السياسي والفكري [١٣]. وان الديمقراطية هي المشاركة السياسية وحقوق الانسان وهذا جوهر التعددية الحزبية، وان الاطار القانوني المؤسسي الذي يجب ان يقوم عليه اي نظام سياسي في اي بلد هو:

أ. يعد الشعب هو مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب. يجب ان يقوم النظام على التعددية والحزبية.

ج. يجب ان يكون المجتمع قائم على اساس التضامن الاجتماعي والعدالة والحرية والمساواة.

د. جميع المواطنون متساون في الواجبات والحقوق العامة.

هـ. كل مواطن له الحق في الانتخابات والترشيح.

و. على الدولة ان تكفل حرية الفكر والتعبير عن الرأي وحرية الصحافة.

ز. حرية النشاط الاقتصادي.

ح. العمل على مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

من كل ما تقدم يتضح لنا ان التعددية السياسية من المسائل الضرورية لكل بلد حر يسعى نحو بناء ديمقراطي وتكوين نظام سياسي جديد يستوعب كل القوى الوطنية ، لهذا فالتعددية السياسية تعتبر عنصراً مهماً من عناصر وجود الديمقراطية وبناء الوحدة الوطنية.

٣.التداول السلمي على السلطة: لا فائدة من وجود التعددية السياسية الا اذا كانت الاليات المعتمدة في تسيير المجتمع والمؤسسات والمنظمات تتيح للاتجاه السياسي الذي يحظى بتأييد الاغلبية ان يتولى السلطة لتنفيذ البرنامج الذي يدعو اليه. اي توفير الشرعية لتداول السلطة سلمياً بعيداً عن الانقلابات العسكرية والعنف بمختلف اشكاله [١٤]. يعتبر التداول السلمي على السلطة من قبل الاحزاب والحركات من ابرز آليات الممارسة الديمقراطية فمن غير الممكن الحديث عن قيام دولة حديثة ما لم يكن هنالك ايمان واعتراف بمبدأ التداول السلمي على السلطة من خلال تبادل الادوار للاحزاب السياسية داخل الدولة [١٥].

وهذا يعني ان السلطة السياسية لم تعد حكراً على احد او لحساب حزب معين وانما السلطة يتم تداولها وادارتها من قبل الاحزاب على ضوء نتائج الانتخابات.

٤.حماية واحترام حقوق الانسان:

يعد احترام حقوق الانسان الخطوة الاولى في النظام الديمقراطي ، فللمواطن حقوق اساسية كثيرة يضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والتي يجب توافرها مهما كانت الخصوصيات الثقافية والحضارية [١٦]. ويراد بحقوق الانسان هي مجموعة من الاجراءت تتخذ على الصعيد الدولي والاقليمي والوطني من قبل الجهات المختصة في بلد ما وتبيان مدى التزام سلطات هذا البلد بحقوق الانسان والكشف عن الانتهاكات التي مارستها ضد مواطنيها [١٧].

المطلب الثاني :أدوات التنمية السياسية

تعد التنمية السياسية من اهم عناصر او جوانب النهوض بالدولة ، لذا لابد لنا من معرفة ماهي ادوات التنمية السياسية التي من خلالها نستطيع ان نطبقها على مجتمعاتنا من اجل تحقيق هذه التنمية السياسية والتي يمكن ايجازها بالتالي:

١- الايديولوجية السياسية:

تعد الايديولوجية عنصرا جوهري في النظم السياسية فأذا كانت المؤسسات هي الوسائل التي تتوصل الدولة عن طريقها الى امتلاك قوة السيادة وممارسة السطة والحفاظ عليها، فأن الايديولوجية تشكل الاساس الذي ترتكز عليه المؤسسات لانها توضح اهداف ودوافع هذه المؤسسات. ويراد بها اما تكون ايديولوجية نظرية وتكون عبارة عن منظومة من الافكار حول الانسان ومكانته وذلك لان هدف الايديولوجية السياسية هو التطلع الى السيطرة على السلطة [١٨].

فهي بقدر ما تعني منظومة من الافكار هي ايضاً محصلة لعدة عناصر –معتقدات، قيم– ، فالاييولوجية السياسية هي تمثل مجموعة من الافكار تتعلق ببناء تصور عن المؤسسات القائمة او من المفترض قيامها.

٢- الاحزاب السياسية:

تعد الاحزاب السياسية المحور الاساسي في العملية الديمقراطية ، لانه بدون وجود احزاب سياسية لايمكن الحديث عن وجود ديمقراطية كاملة وواضحة وصحيحة، لذلك يرتبط مفهوم التنمية السياسية بوجود الاحزاب السياسية والدور المرسوم لها لتحقيق التنمية السياسية بما يقود الى وضع الاسس الراسخة لقيام المجتمع الديمقراطي المبني على التعددية وصولاً الى مبدأ تداول السلطة السلمي .

ان النظم الحزبية الفعاله والقوية بأمكانها بناء اطار مؤسسي يمثل المصلحة العامة[١٩]. ويتفق دارسو الأحزاب والتنمية السياسية بشكل عام على تحديد المهام التي تضطلع بها الأحزاب في النظم السياسية الديمقراطية الحديثة، مثل: التمثيل، والاتصال وربط المصالح وتجميعها، وتجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات الحكومية ومراقبتها، وتحقيق التكامل الاجتماعي من خلال اشباع حاجات ومطالب مختلف الجماعات والتوفيق بينها، والقيام بأنشطة التنشئة والتعبئة السياسية، كما تقوم الأحزاب بدور حيوي في توسيع نطاق المشاركة السياسية والقبول بشرعية النظام السياسي. على أن الأمر يختلف في بلدان العالم الثالث، التي هي في حاجة وتسعى إلى التنمية السياسية، لذا، وفي ضوء ظروف تلك البلاد أنيط بالأحزاب

السياسية مهام ووظائف تتعلق بمسألة التنمية السياسية تفوق في درجة أهميتها الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية، حيث أضحت الأحزاب – متغيرات مستقلة – أي قوى مؤسسية مستقلة تؤثر على عملية التنمية السياسية وليست مجرد نتاج لها، بل إن قدرة المجتمع على مواجهة أعباء وأزمات عملية التنمية السياسية تتأثر إلى حد كبير بأنواع وطبيعة الأحزاب القائمة فيه ومدى فاعليتها [٢٠]. كما تقوم النخبة في سبيل تحقيق أهدافها بمحاولة التأثير على جماهير المجتمع لتغيير الواقع الاجتماعي العام بما يحقق مصالحها، كما أنها تقوم بمهمة حفظ التوازن داخل المجتمع عن طريق اندماجها وتجديد ذاتها بما يكفل تجسيد المرتكز الأساسي للتغيير، وهي بذلك تقود عملية التغير والتطور الطبيعي داخل النسق الاجتماعي، وفي هذا استجابة عملية مسبقة – إذا صح التعبير – لمبتغى ومطمح الجماهير في المجتمع ولأجل استقرار هياكل ومؤسسات الدولة، ألا وهي دفع عملية تحقيق التنمية الشاملة [٢١]

٣- الثقافة السياسية

يرى العديد من الباحثين ان الثقافة السياسية تضم ثلاث جهات او جوانب معرفي وشعوري وتقيمي من خلال هذه الجوانب يمكن ان نعرف الثقافة السياسية بأنها مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي ومدى شعوره بالرضى نحو القادة والمؤسسات واحكام تقيميه حول العملية السياسية .

وقد تطور مفهوم الثقافة السياسية في اطار الدراسات التنموية بوصفه احد العناصر الاساسية لتميز مراحل التنمية بأنتقال النظم السياسية من المرحلة التقليدية الى الحديثة اي الانتقال نحو نمط ثقافي يتميز بالعقلانية يعكس مستوى متقدم من الوحدة الاجتماعية.

ان الثقافة السياسية تمثل عنصر سيطرة واشراف على النظام السياسي فالدستور والايديولوجية يتأثران بالبيئة الثقافة سلباً او ايجاباً، فيمكن للثقافة السياسية ان تفسر الظاهرة السياسية من خلال فهم سلوك مجتمع معين والتوصل من ثم الى العوامل المؤدية الى استقرار النظام السياسي او عدمه[٢٢].

وللثقافة السياسية تأثير مهم في آليات الحياة السياسية اذ تؤثر في اتجاهات الافراد التي تتحول هي ايضاً الى عوامل ضاغطة على مدخلات النظام السياسي.

٤- التنشئة السياسية:

يراد بالتنشئة السياسية هو تعلم القيم السياسية عن طريق مجموعة من الادوات كالاسرة والمدرسة...الخ وبما يؤمن العلاقة فيما بين المواطن والقيادة من خلال شرح الاهداف والمفاهيم السياسية . أن التنشئة السياسية في

أوسع معانيها إنما تشير إلى كيفية نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى جيل", ومنه فإن التنشئة السياسية تهتم بشخصية الفرد وتطويرها وصياغتها وفق نموذج معياري مسبق لتعميق القيم والتوجهات السياسية الشائعة المستقرة في المجتمع، كما تسعى إلى تنمية مدركات الفرد وتعزيز قدراته السياسية بحيث يستطيع التعبير عن ذاته من خلال سلوكيات ينتهجها في الحياة السياسية خاصة إذا كان النظام السياسي غير عقلاني وغير رشيد ومنه إمكانية خلق مجتمع مدني منظم قادر على القيام بدوره الفعال [٢٣].

ان التنشئة السياسية تعمل على بناء الانسان ومن ثم بناء المجتمع السياسي المستقر والحفاظ على نمط من العلاقات السياسية والمساهمة في تغيير وتحديث المجتمعات ، وهي اداة لتطوير ودعم النظام السياسي لانها الاداة المهمة في تنمية القيم السياسية الملائمة لاستمرار واستقرار النظام السياسي.

المبحث الثالث

ازمات التنمية السياسية وكيفية معالجتها

المطلب الاول: ازمات التنمية السياسية

ان للتنمية السياسية غايات متعددة تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار في المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ودعم قدرة الحكومة المركزية على اعمام قوانينها وسياساتها على سائر الدولة في كافة المجالات، ولكن عمليات التحديث التي تجري في المجتمعات لا تسير بشكل متصاعد ، بالاضافة الى ذلك فأن الازمات تنشا نتيجة عدم تطور النظام السياسي وبنيته وعدم قدرته على الاستجابة لحاجات ومتطلبات النظم الاجتماعية الاخرى اقتصادية وثقافية واجتماعية وغيرها وتظهر هذه الازمات متصلة بعضها ببعض وان من ابرز هذه الازمات هي ازمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة الانتشار، أزمة الاندماج، أزمة المشاركة،أزمة التوزيع. وسوف نوضح هذه الازمات بشيء من التفصيل وكما يلي:

١ – أزمة الهوية:

تقوم المجتمعات الحديثة على اساس فكرة المواطنة وتعميق الهوية الوطنية والعمل على بناء الاحساس الدائم لدى كل فرد بالانتماء الى مجتمع وأرض محددة. حدث أزمة الهوية عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوثقة واحدة،تتجاوز انتماءاتها التقليدية أو الضيقة.فكثير من المهتمين بالعلوم السياسية يربطون مسألة الهوية الشخصية بمدى العلاقة بالوطن مع ملاحظة أنه في كثير من الدول الجديدة تتراوح الهوية من القبيلة الى

الجماعات اللغوية والعرقية التي تتنافس في الولاء مع الشخصية الوطنية الكبيرة.فالمجتمعات الحديثة تقوم على أساس فكرة المواطنة،إذ أن الولاء للوطن يجب ان يتعدى كل الروابط الأخرى كالولاء للعشيرة أو الجماعة...إلخ.

هناك ثلاثة أسباب رئيسية لازمة الهوية :التباين العرقي،التخلف الاقتصادي والحضاري والتفاوت الطبقي [٢٤].

أ– **التباين العرقي**: خلقت الحدود المصطنعة بعد الاستعمار في كثير من دول العالم الثالث نوعا من تعدد العرقيات وبالتالي تعدد الولاءات،حيث تغيب مسألة الولاء للوطن،كما أن الحروب والصراعات القبلية والطائفية والعرقية أدت الى حدوث تمزق في مسألة الولاء إضافة الى غياب الاستقرار السياسي والانقلابات المتكررة كلها عوامل أثرت على الهوية الوطنية.

ب– **التخلف الاقتصادي والحضاري**: التباين الواضح بين الدول المتقدمة والدول النامية، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا... أثر كثيرا على مفهوم الهوية،حيث يلاحظ انعدام الثقة في مقومات الهوية الوطنية لدى دول العالم الثالث،فأصبح التقليد هو السمة البارزة في الرموز والأفكار والمظاهر مما أثر سابا على الهوية الوطنية.

كما أن التكنولوجيا المتقدمة والمتمثلة في وسائل الاتصال الحديثة اضافة الى مسألة العولمة كما لها الاثر السلبي على الهوية.

ت–**التفاوت الطبقي**: الانقسام الطبقي الحاد بين فئات المجتمع الواحد، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا...ولد نوعا من تضارب المصالح بين الطبقات الاجتماعية وأصبحت مشاعر السخط هي السائدة لدى الاغلبية ضد الاقلية،كما أن الفئات المحرومة والتي تشكل الغالبية تنظر الى السلطة الحاكمة على أنها مجرد أداة لحفظ امتيازات الأثرياء مما كان له انعكاس سلبي على الهوية ،اضافة الى تداعيات العولمة والخوصصة والتي زادت من حدة هذه الأزمة.

٢– أزمة الشرعية:

تتعلق هذه الازمة بعدم قابلية المواطنين لنظام سياسي معين،على اعتبار أنه غير شرعي ولها ارتباط أيضا بطبيعة السلطة ومسؤوليات الحكومة،بحيث تثار العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية،ومدى دور الجهاز الحاكم ودور الجيش في الحياة السياسية،وطبيعة الاهداف المرسومة ومدى تحقيقها [٢٥].

عندما لا تحترم الدساتير،أو نكون أمام دساتير غير ديمقراطي،وإذا لم يوجد فصل حقيقي للسلطات،اضافة الى غياب التداول السلمي على السلطة،حيث يكون انتقال السلطة بموت الحاكم أو بانقلاب عسكري أو بتوريث سياسي،كما أن قمع الأصوات المعارضة بالقوة تارة وبالقانون تارة أخرى،وتنظيم استفتاءات شكلية وانتخابات

مزورة وغير نزيهة،كلها عوامل تؤدي الى ظهور أزمة الشرعية.وهناك أمثلة معاصرة عديدة في هذا الشأن،نذكر مثلا ما يجري في بعض دول العالم الثالث، وخاصة في افريقيا حيث تكثر الانقلابات والانتخابات المزورة [٢٦].

٣- ازمة التغلغل:

هي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ الى كافة انحاء اقليم الدولة،وفرض سيطرتها عليه بحيث يصعب الوصول الى المجتمع،مما يعرقل تنفيذ السياسات المرسومة،فتنفيذ الحكومة لسياسات ذات مغزى يتوقف على قدرتها على الوصول الى مستوى القرية ولمس الحياة اليومية للسكان [٢٧].

فالتغلغل هو التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر ارجاء الاقليم وهو الوصول الى كافة الفئات والطبقات الاجتماعية المشكلة لمجتمعها.بمعنى اعمال القوانين والسياسات داخل الاقليم،والقدرة على استخدام أدوات العنف عند الضرورة.وهذه القوانين والسياسات قد تتعلق بالضرائب ،تجنيد،تحقيق الانضباط،الاسكان،التعليم،الفلاحة والاقتصاد بصفة عامة...إلخ.

فالقدرة على التغلغل تؤدي الى استقرار الدولة وبالتالي تحقيق التنمية السياسية المرجوة.

يمكن القول ان ازمة التغلغل لها اسباب متعددة نشير فيما يلي الى أبرزها [٢٨]

- **اسباب جغرافية:** حيث اتساع الاقليم و شساعته و تضاريسه الوعرة ,يؤثر على تغلغل الدولة في بعض المناطق ,كما هو الشأن في الهند و القلبيين على سبيل المثال.

- **اسباب عرقية:** فتعدد الاعراق و الطوائف و الاثنيات يكرس ازمة التغلغل لدى بعض الدول , كما يوجد على سبيل المثال في العراق,نيجريا,الهند,اسبانيا, وروسيا...

والملاحظ ان أزمة التغلغل لها علاقة وطيدة بأزمتي الهوية والشرعية ففي حالة عدم القدرة على التغلغل في ارجاء الاقليم ،تكون السلطة السياسية فاقدة للشرعية في هذه المناطق كما أن مواطنيها يفتقدون للمواطنة حيث تغيب لديهم مسألة الولاء للوطن مما يولد أزمة هوية.

- **أزمة التوزيع**

تتعلق ازمة التوزيع اساسا بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المدادية على مختلف مكونات المجتمع.وهذه المنافع تشمل الثروة ،الدخل ،الامن ،التعليم،الثقافة،الخدمات الصحية ،التشغيل ...

فهذه الازمة ترتبط بمدى نفوذ السلطات الحكومية في توزيع السلع والخدمات ومدى وجود نمط من القيم في المجتمع،فأحيانا كثيرة تلجأ الحكومة لمواجهة هذا المشكل بالتدخل المباشر في توزيع الثروة وتقوية فرص وإمكانيات الجماعات الضعيفة.

يتضح جليا أن الصراع الطبقي بين الفقراء والأثرياء للتخلص من الحرمان،وكذا أبعاد الحرمان الاقتصادي المتجلية في ندرة الموارد والتوزيع غير العادل لها،والصراع السياسي الناجم عن العامل الاقتصادي،من أهم العوامل المسببة لازمة التوزيع ،اضافة الى اسباب أخرى ذات طبيعة سياسية،نذكر منها الفساد السياسي،واستغلال السلطة لتحقيق أغراض ذاتية، والتعامل مع الممتلكات العامة وكأنها ممتلكات شخصية، وهذا يظهر جليا في كثير من دول العالم الثالث.

٤- أزمة الاستقرار السياسي:

يمكن تقسيم هذا الفرع الى عنصرين:

- أزمة استقرار الدولة ذاتها: تعد الدولة أحدث صور المجتمع السياسي المتحضر،حيث يوجد تجانس قومي وسلطة منظمة دستوريا وقانونيا،ينتج عنه استقرار للدولة،وعلى العكس من ذلك يتزعزع كيان الدولة واستقرارها حين ينعدم هذا التجانس نتيجة التجميع الاجباري للأفراد.

وهذا الامر تعاني منه عدة دول في العالم المعاصر.فهناك دول متعددة العرقيات كما هو الشأن في العراق ،روسيا،الهند وبعض البلدان الافريقية حيث ينعدم فيها المساواة بين الجماعات العرقية مما يؤدي الى تفشي الاضطهاد والتمييز العنصري،وبالتالي تزداد مشاعر الغضب مما قد ينتج عنه مطالب انفصالية ورغبة في الاستقلال عن الوطن الام ويتفشى العنف والعنف المضاد والإرهاب وتكثر الحروب الاهلية،الامر الذي يهدد كيان الدولة ويصبح استقرارها على المحك.

كل هذه العوامل وأخرى خارجية،تؤثر سلبا على استقرار الدولة وبالتالي على التنمية السياسية المنتظرة [٢٩].

- أزمة استقرار النظام السياسي: تنشأ هذه الازمة حين يضعف النظام الحاكم بضعف المؤسسات الدستورية في الدولة أو بتهميش ادوارها،فشرعية النظام السياسي والأجهزة الحاكمة تكون مفقودة نتيجة وصولها الى السلطة بانتخابات غير نزيهة أو عن طريق القمع والعنف أو الانقلابات وفي بعض الاحيان يتدخل العسكر في تسيير الشؤون السياسية للدولة. ويفرض سلطته وهيبته على ارجاءها،مما يزعزع استقرار النظام السياسي للدولة،وهناك أمثلة عديدة في دول العالم الثالث على الخصوص،كما هو الشأن في افريقيا،حيث كثرة الانقلابات والصراع

على السلطة الرئاسية .اضافة الى ذلك هناك عامل آخر مرتبط بعدم وضوح الايديولوجيات التي يقوم عليها النظام السياسي.وهناك عوامل خارجية أخرى تؤدي الى عدم استقرار النظام السياسي كالتدخل الخارجي للدول الكبرى في شؤون بعض الدول النامية مثلا ،أو فرض برامج تنموية معينة على الحكومات نتيجة الديون المستحقة للمؤسسات البنكية الدولية مثلا لبعض الدول الصناعية الكبرى،مما يؤثر ايضا على الهوية،وهذا يقودنا الى القول أن هناك علاقة وثيقة بين أزمة الاستقرار السياسي وأزمة الهوية [٣٠]. من خلال ما سبق تتضح التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات لتحقيق التنمية السياسية الشاملة ،والتي لا تتأتى إلا بتجاوز هذه الازمات من خلال قيام مجتمع واضح الهوية منسجم داخليا،مشاركته السياسية فعالة، يستطيع جهازه الحكومي القائم على الشرعية التغلغل في اعماقه ،وتحقيق التوزيع العادل للمنافع والحفاظ على الاستقرار السياسي.

٥- ازمة الاندماج:

تظهر هذه الازمة من صعوبات نشر وتوزيع النشاطات السياسية للجماهير في أطار الحلقات الوظيفية لاداء مهمات قادرة على تحويل المطالب إلى أشكال وأتجاهات تتلائم مع بقاء النظام السياسي، ولمجابهة هذه الازمة لابد من تشكيل شبكة من العلاقات المتبادلة والتي تربط المنظمات السياسية فيما بينها ومع المواطن ايضاً [٣١].

المطلب الثاني : معالجة ازمات التنمية السياسية

اعتبرت دراسات التنمية السياسية ان عملية التحديث والانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث ينتج عنها مشكلات عدة أو ما يمكن تسميتها الازمات التنموية والتي تحتاج الى التغلب عليها من خلال رفع فعالية وكفاءة النظام وزيادى قدراته المختلفة والقيام بمجموعة من الاجراءات ويمكن ايجازها بما يلي:

١- على النظام السياسي البحث بصورة مستمرة عن أمكانية تطوير قدراته لكي تساهم في تنمية وزيادة قابلية النظام السياسي على استيعاب المتغيرات ووضع الحلول الصحيحة.

٢- ضرورة توفير قدرات معينة للنظام السياسي في الاستجابة للمطالب الشعبية بالمشاركة والعدالةالتوزيعية المرتبطة بالمساواة [٣٢].

٣- العمل على تصفية مجموعة اجراءات في أطار التعبئة بأثارة روح أيجابية وعقلانية تؤمن بالقانون والنظام ثم قيادة الافراد وتوجيههم للتطبع بخصائص سلوكية ذات طابع شمولي عام مبني على تصفية الولاء للفرق والجماعات والعوائل وبناء ولاء للمجتمع الموحد لخدمة المصلحة العامة وبلورة هوية موحدة للمجتمع [٣٣].

٤- وضع الاسس لبناء المجتمع الديمقراطي المبني على التعددية وصولاً الى مبدأ تداول السلطة السلمي بين الاحزاب أو التيارات المختلفة علماً أن الديمقراطية تقوم على أساس المساواة الكاملة بين المواطنين.

٥- بناء المؤسسات التي تتمتع بالاستقلالية الذاتية في أطار من التوافق فالنظام السياسي لا يستطيع احتواء أو أستيعاب التغير السياسي [٣٤].

٦- تطوير القوانين الناظمة للشؤون العامة وتحفيز المشاركة الشعبية وأعادة تنظيم الهياكل المؤسسية العامة.

٧- تنشيط عمل وسائل الاتصال وتطوير أدواته المادية وذلك لاهميتها في نشر الافكار المؤثرة في التغير الاجتماعي والسياسي للتأثير في بنية الوعي الانساني والسياسي وتطوره لدعم السلطة السياسية وضمان الاستقرار.

٨- أخضاع الادارة المكتبية المدنية والعسكرية لاشراف المؤسسات السياسية للتقليل من هيمنة جهاز المكتبية على المؤسسات السياسية الذي يعرقل الاليات الخاصة بتحقيق التنمية السياسية.

٩- وجود تعددية سياسية وفكرية ضمن الثوابت القائمة عليها أي مجتمع من دون أدعاء طرف بأمتلاكه الحقيقة أو حماية المصلحة الوطنية على حساب طرف اخر فالجميع تهمه المصلحة الوطنية.

١٠- تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين بغض النظر عن اختلاف أنتماءاتهم وعدم الظر الى الدولة في زاوية المصالح الشخصية.

١١- قيام أحزاب سياسية قوية لديها القدرة على العمل في بيئة ملائمة بعيدة عن التحزب الاعمى وأحتكار الوطنية ومشاركة المواطنين في صنع القرارات ديمقراطياً من خلال المؤسسات الدستورية وتسهيل عمل الاحزاب على أساس أنها شريك في الحياة السياسية وليس طائاً عليها.

١٢- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والمرأة والشباب في الحياة السياسية لانها تؤدي الى خلق ثقافة سياسية واعية لمسؤوليتها في المجتمع المدني.

١٣- سن تشريعات وقوانين تحمي حقوق الافراد إن كان على صعيد الحريات الفردية الخاصة أو قوانين لها علاقة بالاحزاب السياسية والانتخابات تضمن للجميع مزاولة حقوقهم السياسية كاملة [٣٥].

الخاتمة

في ضوء ما ذكر، يتضح أن مفهوم التنمية السياسية بالمعنى المتداول حالياً هو مفهوم غربي ذا صلة وطيدة بمسار الحضارة الغربية وما تمخض عنه من أنظمة ديمقراطية ترسخت معها مفاهيم الدولة الوطنية والمواطنة والرفاه

الاجتماعي، لتصبح هذه التجربة – حسب وجهة النظر الغربية – أنموذجاً يحتذى به لباقي الشعوب التي ترغب في الخروج من دائرة التخلف الذي أثقل كاهلها. وفي سياق عجز الطروحات البديلة — الثالثية والعربية خصوصاً — عن تقديم الحلول والآليات المناسبة للتحديات والصعوبات السياسية والاقتصادية وغيرها التي تعيق انخراط البلدان العربية في عملية تنموية حقيقية، فإن تقييم مسار التنمية السياسية — التي هي جزء من أجزاء الفعل التنموي العام – ومن ثم التنمية الإنسانية الشاملة في العالم العربي بحاجة إلى صياغة علمية وإعادة النظر في المفاهيم والأطر النظرية التي تتناول واقع التنمية والتحولات السياسية في الوطن العربي للوصول إلى تشخيص دقيق وصحيح للواقع، وتحديد أسباب الإخفاق والنجاح في التنمية الإنسانية، ودور التنمية السياسية في تطويرها، لتصبح على سُلم الأولويات الوطنية في صياغة برامج تنموية وترتيبات مؤسسية تراعي الجانب الإنساني، وترقية حقوق الإنسان العربي وفتح المجال أمامه في المشاركة السياسية بمختلف أبعادها، وهذه تمثل شروطاً ضرورية ونوعية للنهوض من حالة الركود والتخلف، لبناء نهضة حقيقية في الوطن العربي وتنمية سياسية وإنسانية شاملة وحقيقية.

أما الادوات المهمة التي تعتمد عليها التنمية السياسية للانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم هي الايديولوجية السياسية وحرية الاحزاب السياسية وأبعاد الجيش عن السياسة وكفاءة الثقافة السياسية للشعب والتنشئة السياسية الصحيحة وبسبب عدم تطور النظام السياسي فقد واجهت التنمية السياسية عدة أزمات وقد اتفق معظم الباحثين على ان التنمية السياسية لايمكن ان تتحقق الا عندما ينجه النظام السياسي في معالجة الازمات بالاجراءات والفعاليات الحقيقية والصحيحة.

الاستنتاجات:

١–التعددية من اجل تحقيق النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية على قاعدة ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للوطن والدولة , ضمن معايير اولها تحديد هوية المجتمع بحيث يكون مجتمعا سياسيا متماسكا تحكمه هوية مشتركة وانتماء وطني سياسي وثقافة سياسية تستوعب كل الاطراف داخل الوطن .

٢––تحقيق الشرعية بحيث يكون المجتمع متآلفا ومنسجما مع النظام في بناء الدولة العصرية التي تعزز الولاء للوطن وتقديم اقصى ما يمكن من الخدمات لشعبها .

٣-المشاركة السياسية الفاعلة بحيث يعمل النظام السياسي على تحقيق المشاركة لكل اطياف المجتمع من خلال القنوات المناسبة ، وان تكون المشاركة في الحياة السياسية بصورة مستمرة غير متقطعة ، وعلى ان تكون هذه المشاركة مجدية يشعر فيها المواطن بمواطنته كونه جزءا اساسيا فاعلا في مجتمعه وفي البناء السياسي لبلده.

٤-- التوزيع العادل للمزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتساوي في لحقوق والواجبات بين افراد المجتمع كمحصلة نهائية لعملية المشاركة الواسعة.

٥- أن الهدف من التنمية السياسية هو المساواة في الحقوق والواجبات، على أساس أن يتعرف المواطن على حقوقه وواجباته الدستورية كي يشارك مشاركة فعالة وإيجابية في الحياة السياسية.

المقترحات:

ولكي نتحقق من ان عملية التنمية السياسية اعطت مردودها الفعلي في المفهوم والتطبيق ينبغي عليها:

١- ان يتم الاهتمام بإشباع الحاجات الإنسانية للمجتمع وذلك من خلال المشاركة الفعلية لعموم الشعب بغض النطر عن الانتماء الطائفي او العرقي او الحزبي لكي يشعر المواطن بمواطنيته في مشاركته بصنع القرار السياسي للدوله، ونجاح عملية التنمية السياسية واستمرارها وتواصلها يتوقف على التغيرات الجوهرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمستندة على الاسس التي تشرع للعمل السياسي وتوفير المناخات الملائمة له، والمشجع على الانخراط فيه لجميع افراد المجتمع وبلا استثناء.

٢- سيادة القانون واحترام النظام السياسي وحقوق الانسان حرية المرآه ومساواتها بالرجل الانتماء وحرية الراي وحرية التعبير وحرية الاحزاب لا على اساس التحجر والاحتكار الوطني والحزبي والسياسي لفئات معينه من المجتمع فتأسيس الاحزاب السياسية والنقابات والمنظمات المهنية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والتي تؤسس ضمن تشريعات وقوانين صادره من اعلى مؤسسه تشريعيه في الدولة وهي المسؤولة عن رعايتها وتشجيعها والاشراف عليها وهي بالتالي خلق للتعددية السياسية والحزبية والتي تفضي الى البناء السياسي الرصين للدولة ولهيكليتها بكل مؤسساتها وتفرعاتها وعلى اسس عصرية حديثه وهي من اهم المؤشرات للتنمية السياسية.

المصادر والمراجع:

[1] – أحمد وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، القاهرة، ١٩٨٣، ص٨١.

[2] – عبد العظيم المشاط، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، مؤسسة العين للنشر،١٩٨٨، ص٤٤.

[3] –غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، بغداد ، مديرية الكتب للطباعة، ١٩٩٣،ص ٢٠.

[4]– المصدر السابق، ص٢٣.

[5] – بدر الدين القمودي، التنمية السياسية والنظريات ـ نظرة في المفاهيم– جامعة الجزائر،٢٠٠٩.

[6] – احمد وهبان، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣.

[7] – غازي فيصل، مصدر سبق ذكره ،ص ٣٢.

[8] – المصدر السابق، ص٣٦.

[9] – جلال عبد معوض، ازمة المشاركة السياسية في العالم الثالث،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،١٠٨٣، ص٨١.

[10] – ثامر كامل محمد، اشكالية الشرعية وحقوق الانسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٥١ لسنة ٢٠٠٠،ص ١١٧.

[11] –علي عباس مراد، التنمية السياسية وازمة المشاركة – مشكلات التنمية في العالم الثالث–، دار الحكمة ، بغداد،١٩٩٠،ص١٢٣.

[12] –ديدي ولد السالك، الممارسة الديمقراطية مدخل الى تنمية عربية مستدامة،مجلة المستقبل العربي العدد(٣٥٦)، لسنة ٢٠٠٨،ص٢٧.

[13] –ثناء فؤاد عبدالله،آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٧،ص٢٠٥.

[14] – ديدي ولد السالك، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

[15] – حميد حسين كاظم الشمري، التطور الديمقراطي ومقومات التنمية،مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٠، ص٧.

[16] – ديدي ولد السالك، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

[17] – حسين جميل، حقوق الانسان في الوطن العربي المعوقات والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٧، ص٥٣٠.

[١٨] -غازي فيصل ، مصدر سبق ذكره،ص١٢٩.

[١٩] – غازي فيصل ، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.

[٢٠] – جمال منصر، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (خاص)، ابريل ٢٠١١م، ص ص ٤٢٦– ٤٣٦.

[٢١] – محمد شطب عيدان المجمعي، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٤)، عام ٢٠٠٩م، ص ص ١٣٢– ١٥٧.

[٢٢] – غازي فيصل، مصدر سبق ذكره ،ص٨٨.

[٢٣] – فريدة قصري، التنشئة السياسية: قراءة في المفهوم والوظائف، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٦ يونيو ٢٠١٩.

[٢٤] – همام طه، أزمة التنوّع الثقافي في المجتمعات العربية: حروب الهويات تطيح بآمال التنمية المستدامة، على الرابط https://www.mominoun.com/articles/%D8%A3

[٢٥] – يوسف الصائغ، التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل، مجلة المنتدى (منتدى الفكر العربي)، السنة ٩، العددان ١٠٦– ١٠٧ تموز/ آب، ١٩٩٤، ص١٣.

[٢٦] – همام طه، أزمة التنوّع الثقافي في المجتمعات العربية: حروب الهويات تطيح بآمال التنمية المستدامة، على الرابط https://www.mominoun.com/articles/%D8%A3

[٢٧] – د.ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص ص٢٠٥-٢٠٦

[٢٨] – ثامر كامل محمد، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥١، ٢٠٠٠، ص ص١١٧-١١٨.

[٢٩] – علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءات أولوية منة خصائص الديمقراطية والمبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (مجموعة باحثين)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص٢٠,٥

[٣٠] – محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، السنة٢٢، العدد٢٥١، يناير ٢٠٠٠، ص ص١٠٢-١٠٣

[٣١] – غازي فيصل ، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

[٣٢] – اسامة الغزالي، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة للكتب، الكويت ،١٩٨٧،ص٨٧.

[٣٣] – غازي فيصل، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.

[٣٤] –المصدر نفسه.

[٣٥] – احمد سعيد نوفل، مقال، جريدة الغد الاردنية في ٢٠٠٦/٦/٢٩.